الحوكمة العالمية بين المشروع العملي والهدف الطوباوي

موسى بن قاصير
باحث من الجزائر

كلية العلوم السياسية. جامعة قسنطينة 3
moussapolitics@yahoo.com

خالد بو منجل
باحث من الجزائر

كلية العلوم السياسية. جامعة قسنطينة 3
khaled.boumendjel@univ-constantine3.dz

ملخص :

تتناول هذه الورقة البحثية إشكالية اعتبار الحوكمة مشروعاً عملياً له تأثير في أرض الواقع، خاصة مع تزايد الانتقادات التي تنظر لهذا المشروع بأنه مجرد آليات جديدة لهيمنة القوى الكبرى على دول ومجتمعات تعد ضعيفة أو هشة، إذ يسلط هذا الموضوع الضوء على مختلف التيارات المؤيدة والمعارضة لهذه الفكرة والبحث عن جوانبها الواقعية، وهذا من خلال البحث في آليات تنفيذها عبر المؤسسات الدولية العالمية، فضلاً عن محاولة معرفة الشق الثاني الرافض لها من خلال تقديم طرح دعمها للفساد، وخدمة القوى المهيمنة في تحقيق مصالحها، وتعميم نموذج ثقافي معولم على حساب خصوصيات الشعوب الأخرى وثقافتها.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، مشروع، هدف.

Global governance between the practical project and the utopian goal

Musa bin Qasir * Researcher from Algeria

Khaled Bou Menjel ** Researcher from Algeria

* College of Political Science. Constantine University 3

moussapolitics@yahoo.com

** College of Political Sciences. Constantine University 3

khaled.boumendjel@univ-constantine3.dz

ABSTRACT:

This research paper addresses the problem of considering governance as a practical project that has an impact on real-life, especially with the increasing criticism that views this project as merely new mechanisms for the hegemony of major powers over countries and societies that are considered weak or fragile. This topic sheds light on the various trends supporting and opposing this idea searching for its realistic aspects through researching the mechanisms of its implementation by global international institutions. It is as well done through trying to find out the second part that rejects it by presenting the proposal of its support for corruption, serving the dominant powers in achieving their interests, and disseminating a globalized cultural model at the expense of the privacy of other people and their culture.

KEYWORDS: governance, project, goal.

مقدمة:

تميّزت السمات والمعالم الجديدة للنظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة بتشكل ما يعرف بظاهرة العولمة، وهذه الأخيرة شجّعت على تزايد أوجه أخرى من السلطة والحكم في مجال السياسة العالمية، بما في ذلك العلاقات ما دون الدولة عبر الحدود، وقوانين نظام ما فوق الدولة والمبادرات التنظيمية من قبل مؤسسات اقتصاد السوق، والحملات التي تقوم بها الحركات الاجتماعية العالمية، وأصبح التركيز يتجاوز نظام الدول ويتعداه إلى نظام الحكم العالمي ككل، لأن

النموذج التقليدي أو النماذج القديمة للسيادة الوطنية والديمقراطية أصبحت في أزمة مع تزايد نشاط فواعل العولمة، بحيث غدت الظواهر السياسية والاقتصادية والثقافية عابرة للقارات، وأصبح هذا الوضع الجديد يحتاج إلى إدارات سياسية مؤهلة وقادرة على اتخاذ القرارات الحاسمة في ظل تنامي التحديات العابرة للحدود، وطرح مفهوم الحوكمة العالمية ابتداءً من منتصف تسعينات القرن الماضي جدلاً واسعاً في أوساط الباحثين، بين المؤكدين على أنها أصبحت واقعاً معاشاً، وبين المشككين في النوايا الحقيقة لهذا المشروع.

الإشكالية: الى أي مدى يمكن اعتبار الحوكمة عملية ذات فعالية من الناحية العملية لتحقيق مضامينها الجوهرية التي قامت من أجلها؟

الفرضية: كلما كانت أهداف الحوكمة تتصف بالعقلانية، وتتماشى وطبيعة البيئة الاجتماعية والسياسية، فان فرص تحولها الى واقع عملي تزيد، ومنها خروجها من صبغتها النظرية.

ولمعالجة الإشكالية والتحقق من الفرضية سنتبع الخطة الآتية:

المحور الأول: الحوكمة العالمية دراسة مفاهيمية ونظرية.

1. مفهوم الحوكمة العالمية.

2. النظريات المفسّرة للحوكمة العالمية.

المحور الثاني: الحوكمة العالمية كمشروع عملي.

1. لجنة الحوكمة العالمية.

2. البنك الدولي.

3. المجتمع المدني العالمي.

المحور الثالث: الحوكمة العالمية كهدف طوباوي.

1. خدمة الرأسمالية في صورها الحديثة.

2. ظهور الفساد المنظم وتجارة الأسلحة والمخدرات.

3. تهميش الهوية والثقافة الوطنية.

الخاتمة.

المحور الأول

الحوكمة العالمية دراسة مفاهيمية ونظرية

تعتبر الحوكمة ظاهرة مستجدة على مستوى العلاقات الدولية، لذلك نحن بحاجة الى تحديد مفهومها، والاتجاهات النظرية المفسّرة لها وذلك من خلال:

1. مفهوم الحوكمة العالمية:

ظهر مفهوم الحوكمة خلال أواخر القرن العشرين في الأدبيات الغربية، وقد اقترن بالمؤسسات الدولية المانحة للقروض كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، من خلال جملة شروط تُفرض على الدول الراغبة في الحصول على قروض أو إعادة جدولة الديون فيما يُعرف ببرامج التكيف الهيكلي، والتي تتضمن إصلاحات اقتصادية وسياسية.

عرّف البنك الدولي الحوكمة: بأنها الحكم الجيد، وهو الطريقة التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وتتشكل الحوكمة في ثلاثة أبعاد النظام السياسي (الهياكل والمؤسسات)، إدارة العملية السياسية (اتخاذ القرارات واستغلال موارد الدولة لتحقيق التنمية)، قدرة الدولة على التخطيط وتنفيذ السياسات المناسبة (بن حسين، سليمة، 2015، ص 199). ويلاحظ أن الحوكمة باعتبارها حكماً جيداً فهي نقيض الحكم الفاسد، بمعنى استغلال السلطة أو ثقة الجماهير لتحقيق نفع خاص، ويؤدي الفساد إلى إضعاف ثقة الجماهير في الحكومة، كما يهدّد نزاهة السوق، ويشوّه المنافسة، ويُعرّض التنمية بكل أبعادها الى الخطر.

الحوكمة: أنها الحكم الجيد، وهو الطريقة التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

عرّف صندوق النقد الدولي الحوكمة: بأنها مفهوم واسع يشمل جميع الجوانب في كيفية حكم أي بلد، بما في ذلك سياساته الاقتصادية وإطاره التنظيمي، بالإضافة إلى الالتزام بسيادة القانون (صندوق النقد الدولي، 2021). من خلال التعريف نلاحظ أنه تم التركيز على عملية الحكم وتسيير شؤون الدولة في المجالين السياسي والاقتصادي.

عرّف البرنامج الإنمائي لهيأة الأمم المتحدة الحوكمة بأنها: التنمية الإنسانية، بحيث تقلّص الفوارق في الدخل والمعيشة والصحة والتعليم للجميع دون حرمان الأجيال القادمة في العيش الكريم. ويلاحظ من خلال التعريف مكافأة الحوكمة بمفهوم التنمية الإنسانية وهي مفهوم متعدّد الأبعاد يرتبط بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والبيئية (سليمة بن حسين، مصدر سبق ذكره، ص 200)، وهذا ما نلخّصه في الجدول الآتي:

جدول رقم (01) جدول ابعاد الحوكمة

الحوكمة الاقتصادية	الحوكمة السياسية	الحوكمة الإدارية
وتضم مسارات صنع القرار التي تؤثر مباشرة على نشاط الدولة أو علاقتها الاقتصادية مع الدول الأخرى وهذه ذات تأثير كبير على القضايا الاجتماعية كالمساواة والفقر ونوعية الحياة، والحفاظ على البيئة.	صنع القرار وتنفيذ سياسة الدولة وسلطة شرعية، قائمة على فصل السلطات، والتعددية والمشاركة السياسية.	نظام تنفيذ السياسة قائم على قطاع عام مستقل يخضع للمحاسبة.

المصدر: سليمة بن حسين، الحوكمة... دراسة في المفهوم، (الجزائر، مجلة العلوم السياسية والقانونية، ع 10، جانفي 2015)، ص 200).

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف الحوكمة بأنها: نظام حكم قائم على العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يستند الى حكم سياسي ديمقراطي يضمن التداول على السلطة والمشاركة السياسية والرقابة الشعبية على الإدارة، والتوزيع العادل للقيم السلطوية والاقتصادية والتنمية الشاملة بما يضمن حق الأجيال القادمة في العيش الكريم، والحوكمة تتضمن جانبين:

الجانب النظري: مجموعة من القواعد السياسية والاقتصادية الواجب اتباعها لتحقيق الحوكمة.

الجانب العملي: مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تقيس تقدم آليات الحكم وإحلال الحوكمة.

2. النظريات المفسّرة للحوكمة العالمية

ظهرت الحوكمة كمشروع عالمي بشكل كبير في عالم ما بعد الحرب الباردة، ولذلك اختلف الباحثون في تفسيرها بين مؤيد ومعارض، وكل حاجج بطريقته وهذا ما سنوضحه فيما يأتي:

أولاً: النظريات المؤيدة للحوكمة العالمية:

تبرز النظرية الليبرالية والنظرية النقدية الاجتماعية كأهم الاتجاهات النظرية المؤيدة لظاهرة الحوكمة العالمية، وهذا ما سيتم إبرازه فيما يأتي:

أ- النظرية الليبرالية:

ولدت الحوكمة في شقها العالمي من رحم الأفكار الليبرالية باعتبارها تقوم على

الديمقراطية وحكم القانون الدولي، ومناشدة الشفافية وتفعيل الرقابة وتكريس وضع مؤسساتي يضبط وينظم العلاقات الدولية.

أهم مسلّمات المنظور الليبرالي هي التعددية، أي إلى جانب الدولة توجد فواعل أخرى في النظام الدولي ممثلة في:

- القطاع العام الدولي: يتمثل في مجموع الدول والمنظمات الحكومية بكل أنواعها عامة ومتخصصة والمؤسسات التكاملية على شاكلة الإتحاد الأوربي ومجلس التعاون الخليجي.
- المجمع المدني العالمي: الهيئات غير الرسمية التي يتعدى مجال نشاطها حيّز الدولة الواحدة وتكون العضوية فيها للأفراد على شاكلة المنظمات غير الحكومية، مثل منظمة العفو الدولية والسلام الأخضر أو الأحزاب العالمية مثل حزب الخضر والتجمع العالمي اليساري.
- القطاع الخاص العالمي: يتمثل أساساً في الشركات المتعدّدة الجنسيات التي تتوزع عبر الدول وتفتح فروعها لتباشر نشاطها، إضافة إلى حركة الاستثمارات الأجنبية داخل الدول في مجمل القطاعات (خالد، رنا، 2021، ص: بلا).

تشكل التفاعلات بين مختلف الفواعل الموضحة أعلاه ما يسمى بالنظام الشبكي Cobweb Model الذي يعتبر من مسلمات الحوكمة العالمية، أي خلق نوع من الاعتماد المتبادل (زقاغ، عادل، 2009، ص 63) بين مجمل فواعل النظام الدولي ممّا يؤدي الى فرض مجموعة من المبادئ من ضمنها نشر الديمقراطية، احترام القانون الدولي محاربة الفساد وانتهاك حقوق الإنسان عبر نشاط المجتمع المدني العالمي، فضلاً عن مساهمة القطاع الخاص العالمي في رفع مستوى الجودة والمنافسة في المجال الاقتصادي والاستغلال الجيد والشامل للموارد العالمية وبالتالي استهداف الصالح العام للمواطن العالمي.

يضفي النظام الديمقراطي نوعاً من الشفافية على نشاط الدولة، وبالتالي التوجه نحو حوكمة عملية الحكم

نشر الديمقراطية كأداة لحوكمة أنظمة الحكم الوطنية، وبالتالي إشراك كل فئات المجتمع في صناعة القرار وتكريس أهم مبدأ من مبادئ الحوكمة العالمية وهو الشفافية، وتمكين المواطن من المعلومات سواء فيما يخص السياسات العامة الداخلية والخارجية، وعليه يتم تفعيل الرأي العام واحترامه لأنه ينطلق من مسلّمات أخلاقية نابذة للفساد مدعمة للأمانة والمصلحة العامة (فرج، أنور

محمد، ص 299)، حيث يضفي النظام الديمقراطي نوعاً من الشفافية على نشاط الدولة، وبالتالي التوجه نحو حوكمة عملية الحكم، وتم الاتفاق على المشروطية الدولية لتحويل الأنظمة الى الديمقراطية وترسيخها من خلال برامج التصحيح الهيكلي، وإعادة جدولة الديون على مستوى المؤسسات الدولية المتخصصة.

ركّزت إسهامات هاس وميتراني على دراسة التكامل والاندماج بين الدول، والتأكيد على أهمية التعاون عبر القومي ودور المؤسسات الدولية والإقليمية في ربط المصالح المشتركة، وحوكمة السياسة الدولية بحيث أن الوظائف الموكلة للدولة أصبحت أكثر منها، وذلك لتعدد المطالب والمشاكل أمام نقصان الفنيين على المستوى المحلي، وبالتالي على الدول التنازل عن جزء من سيادتها لهيأة عالمية قادرة على إدارة أمورها بشكل متخصص من ناحية الوظيفة، والتسيير الجيد لإمكانياتها في إطار قانوني توفره المؤسسة الدولية (رشيد، دحدوح، 1997-1998، ص 41-43).

تكون الدول عند انضمامها لمنظمات دولية مجبرة على تنفيذ ما جاء من شروط في قانونها الداخلي من قيم ومبادئ وأعراف لا تخرج على إطار القانون الدولي، ومن هذا فسلوك الدول يتجه نحو الحوكمة شيئاً فشيئاً كلما أطرت نفسها في منظمات دولية، سواء كانت عامة أو متخصصة من خلال سيادة القانون الدولي المنظم لهذه المؤسسات التي تحتوي الدول وتضبط سلوكياتها.

سلوك الدول يتجه نحو الحوكمة شيئاً فشيئاً كلما أطرت نفسها في منظمات دولية

ب - النظرية النقدية الاجتماعية:

برزت النقدية الاجتماعية في عشرينيات القرن الماضي، وتبلورت عبر ثلاثة أجيال، وفحوى هذه النظرية هي نقد الوضع القائم مع طرح البديل على المستويين المنهجي النظري أو العملي التطبيقي:

منهجياً ونظرياً: اعتبار النظريات التقليدية بتعبير كوكس (عبد السلام، يخلف، 2021) نظريات غير متخصصة أو غير فعالة لفشلها في التنبوء المستقبلي وعدم مجارات التطورات المرحلية، والتركيز على فاعل وحيد (الدولة) مع تناسي دور الجماعات الاجتماعية داخل الدولة في إمكانية التغيير.

عملياً وتطبيقياً: يبدأ النقديون في تفكيرهم من مسألة العقل والعقلانية عبر ملاحظة أساسية، وهي أن فلاسفة الأنوار الذي كان هدفهم يتمثل في تحرير الإنسان انقلب إلى ضد ذلك تماماً، إذ كرست العبودية القديمة للإنسان (معمري،

خالد، 2007 2008-، ص 99) لذلك تركز النقدية على فكرة الإنعتاق والتي بدأتها مدرسة فرانكفورت في نقد انحراف العلم من سيطرة الذات العارفة على الطبيعة إلى سيطرة الإنسان على الإنسان، عبر التطور التكنولوجي والتفتي الكبير، كما أن البنى الاجتماعية القائمة ماهي إلا تكريس للهيمنة سواء كان ذلك داخلياً أو خارجياً سياسياً واقتصادياً.

تمثل الحوكمة العالمية بالنسبة للنقديين الاجتماعيين آلية من آليات الانعتاق من عبودية الدول للدول من جهة، ومن جهة أخرى عبودية السلطات الحاكمة داخل الدول على شعوبها، والتي تكّرس نوعاً من الظلم والفساد والعبودية التي ينجر عليها انتهاك الحقوق وطغيان الماديات في ظل تراجع القيم والمبادئ ما يؤدي إلى الفقر وزيادة الهوة بين طبقات المجتمع.

تمثل الحوكمة العالمية بالنسبة للنقديين الاجتماعيين آلية من آليات الانعتاق من عبودية الدول للدول

حسب النقديين، تتصارع في كل مرحلة بنى اجتماعية مختلفة من أجل الهيمنة، ثم تفوز بنية اجتماعية معينة عبر التاريخ، وبالتالي بروز ما يسميه كوكس كتلة تاريخية إيديولوجية (مثل الدول) والتي تتجه لخدمة قوى اجتماعية معينة على حساب أخرى، ما يؤدي بالأفراد إلى الإنعتاق من هيمنة هذه الكتل، فالدول تخدم مصالح الأقلية داخلها حتى لو تطلّب ذلك انتهاك حقوق الإنسان واستغلال الأغلبية ضمن إطار تغيّب الحريات المختلفة، ممّا يؤدي الى البؤس الذي بدوره يحرك القوى الإجتماعية نحو اتجاه تغيير الأوضاع، وتكون من خلال مؤسسات الحوكمة العالمية حتى لو كان ذلك من خلال المشروطية عبر تقديم المساعدات للدول وفق شروط تتعلق بالسياسات التجارية والاقتصادية، وجعل الموارد والخيرات داخل الدول من حق الأغلبية وليس الأقلية في جو من الشفافية والرقابة والرفاه العام (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021).

من هذا المنطلق كرّس النقديون دراستهم للانعتاق عبر الحوكمة، من خلال العدالة والمساواة والشفافية والرقابة باعتبارها الأساس للنظام، وبهذا الصدد يقترح كوكس دراسة السياقات التاريخية للحوكمة من خلال المكونات الأساسية الثلاثة التالية:

1 - الشروط المادية: تتضمن شروط تطور الحوكمة بواسطة التكنولوجيا الحديثة وكذا سياق الإنتاج والتبادل الدولي.

2 - الأفكـار: وهي أفكار ومبـادئ الحوكمة العالمية (العدالة التوزيعية والتنمية والديمقراطية وحكم القانون والرقابة والشفافية) وهي حصيلة رؤى صراعية حول طبيعة وشرعية علاقات السلطة، وضمنها يمكن اكتشاف إمكانية التغيير.

3 - المؤسسات: هي وسيلة حفظ وضمان استقرار نظام تاريخي محوكم، وهي تعكس القوة الاجتماعية وتشجع تشكيل أفكار جماعية لوظائفها.

ثانيا: النظريات المعارضة للحوكمة العالمية:

تتجه الواقعية والبنائية والماركسية الى رفض الحوكمة الدولية، ولهم في ذلك حجج تتعلق بكون الحوكمة وسيلة جديدة لفرض هيمنة القوي على الضعيف.

أ - النظرية الو اقعية:

يعتبر الواقعيون أن الحوكمة العالمية تؤدي إلى حالة فقدان الدولة، أي تضعف سيادتها وتخلل بموازين القوى (نوال، تعالي، 2009-2010، ص 33) فالحوكمة العالمية حسبهم، تعتبر وجه جديد للهيمنة كون المنظمات امتداداً للدول مثل هيأة الأمم المتحدة التي تخضع عموماً للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

فغياب سلطة شرعية تمتلك وسائل القهر المادي لمن يعتدي عن الشرعية الدولية، جعل من الوحدات السياسية تعتمد على ذاتها لضمان أمنها، وبالتالي فكل دولة سوف تنتهج سلوكاً معيناً (رياض، حمدوش، 2011-2012، ص 36.) لضمان بقائها بما في ذلك الإذعان لشروط الحوكمة المفروضة من القوى الكبرى، وعليه فالحوكمة العالمية ما هي إلا وصفة من صنيع المسيطر المادي سياسياً واقتصادياً ينتهي بفرض تصوره للوجود الجماعي داخل الدولة أو بين الدول (رياض، حمدوش، مصدر سبق ذكره، ص 38).

ب- النظرية البنائية:

تعتبر البنائية من أهم المعارضين لفكرة الحوكمة العالمية، لأنها تقضي على خصوصية الدول وتلغيها وهي دعوة لنفي الحضارات الأخرى والإنصهار في حضارة واحدة وهي الغربية، وإن شئنا يمكن القول الأمريكية، وهي مجرد وسيلة في يد القوى العظمى لغزو واستعمار الشعوب تقنياً، ثقافياً، اقتصادياً، وحتى سياسياً (عودة، جهاد، 2005، ص 160) فالدول فواعل تستند الى الهوية، وبالتالي تعدد الهويات والقيم يقف حاجزاً نحو إقامة حوكمة عالمية، فكل أقلية تبحث عن نمط تسييري يخدم مصالحها. ومن هنا نستنتج أن الحوكمة حسب البنائية تعبر عن فعل اغتصابي ثقافي يتم بطريقة سلسة ولينة على سائر المجتمعات ويهدّد ثقافتها. كما تصفها بأنها عملية آيديولوجية جارية على الأرض، وتؤسس نوعاً من

إمبريالية ثقافية تفرضها حاجات المراكز المتطورة على الشعوب (حسين، بلخيرات، 2021).

ج - النظرية الماركسية:

فهي لا تختلف كثيراً عن البنائية، فالماركسية ترى أن الحوكمة العالمية تعكس قيم ومبادئ الطبقة الحاكمة وتستخدم كأداة للتعبير عن أرائها وتخدم مصالحها، فهي بذلك صورة ملائمة ومتناسقة مع آيديولوجيتها.

كذلك ترى الماركسية أن الحوكمة العالمية هي سبب الصراعات الطبقية، فنتيجة للأهداف والمصالح المتناقضة ستتحول العلاقات داخل المجتمع إلى علاقة استغلال بين طبقة حاكمة وطبقة محكومة (بيليس، جون، و سميث، ستيف، 2004، ص ص 265-269).

ترى الماركسية أن الحوكمة العالمية هي سبب الصراعات الطبقية

المحور الثاني

الحوكمة العالمية كمشروع عملي

ظهرت العديد من المؤسسات التي تعمل على نشر الحوكمة على المستوى الدولي وأهمها الآتي:

1 - لجنة الحوكمة العالمية:

تعود فكرة إنشاء اللجنة الى فيلي برانت المستشارة السابقة لألمانيا الغربية في كانون الثاني 1990 عقب اجتماع مع أعضاء اللجنة المستقلة لنزع السلاح وقضايا الأمن ولجنة البيئة العالمية والتنمية واللجنة الجنوبية، ثم جاءت مبادرة ستوكهولم بشان الحوكمة والأمن العالمي، وهو ما أدى تجسيد الفكرة عام 1992 من خلال تكليف 28 فرداً بتولي مسؤولية اللجنة العالمية للحوكمة (Erin, Jessica, 2020). وأعدت هذه اللجنة تقريراً بعنوان الجوار العالمي Our Global Neighborhood حيث يتضمن هذا التقرير خطة عمل لتحقيق أهداف الحوكمة العالمية والتي تلخّص في:

- تقديم اقتراحات وطرق جديدة لتحقيق التعاون في المجتمع الدولي لتعزيز جدول أعمال الأمن العالمي.
- توسيع مفهوم الأمن العالمي ليشمل قضايا البيئة والتنمية المستدامة والديمقراطية.

تقرير الجوار العالمي بين الأهداف والآليات:

وضع السياسات المشتركة والطرق العملية والتقنيات اللازمة لحلّ سريع للمشاكل العالمية (بورشنيك انتالي، غايدي يوليل، 2020، ص: بلا): حيث يبرز ذلك في العديد من الآليات منها تأسيس مجلس الأمم المتحدة للبيئة الذي يعنى بالمشاكل العالمية، وفي مقدمتها البيئة وقضايا التنمية والعدالة والحوكمة، حيث جاء في الدورة 27 المنعقدة بنيروبي في ما بين 18 و22 فيفري على ضرورة الالتزام بالقوانين الدولية في مجال التنمية والحوكمة، العدالة والبيئة بالأخص ما جاء في قمة ريو20+ المنعقدة في الفترة الممتدة من 17 إلى 20 جوان 2012.

اشراك اللاعبين المؤثرين القادرين على تحقيق نتائج باهرة في نظام الحوكمة العالمية من خلال استخدام العديد من الأدوات والمؤسسات والمهارات البشرية في مختلف مستويات صنع القرار، وفي هذا الإطار فرضت شبكات العلماء دوراً جديداً في توفير المعلومات التكنولوجية المعقدة في صنع السياسة العامة وهو دور جديد واضح في العديد من المجالات السياسية (بن سعيد، مراد، 2013، ص 172)، ونذكر منهم كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة الذي يمتلك العديد من المؤهلات العلمية والخبرة العملية (عنان، كوفي، 2020، ص: بلا).

إنشاء شبكات شراكة مرتبطة بعملية الحوكمة: من خلال مبدأ فرعي ينصّ على تفويض الصلاحيات لمؤسسات فوقية لصنع القرار، أي سيتم التعامل مع المشاكل بأفضل الطرق الممكنة، ويظهر هذا خصوصاً في التكامل الدولية، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي الذي يحظى بالعديد من الصلاحيات في إطار تحقيق الرفاه الاقتصادي وحلّ المشاكل الأوروبية.

إصلاح النظام المالي العالمي: خلق نظام نقدي مستقر يستطيع التنبؤ والوقاية من الأزمات الاقتصادية في الأسواق العالمية في الوقت المناسب، (بورشنيك انتالي، غايدي يوليل، مصدر سبق ذكره ص: بلا) ومثال ذلك صندوق النقد الدولي وكذلك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تتضمن العديد من المبادئ والمعايير والآليات لتجنب مختلف الأزمات الاقتصادية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،2020).

2 - البنك الدولي:

أُنشئ وفقاً لاتفاقية بريتون وودز من أجل إعادة بناء اقتصاديات الدول التي تم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية، وقد تم ربط البنك بالأمم المتحدة بمقتضى اتفاق في 15 تشرين الثاني 1947، (رزق، ميراندا زغلول، 2010، ص 195) ثم توسع نشاطه الى إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية بعد استعادة أوروبا لعافيتها (غريفيثس، مارتن و أوكالاهان تيري،

2008، ص 111)، وتمتلك الدول الصناعية الخمسة (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا) حالياً 40 % من الحصص، وكذلك من الأصوات، وتشارك الولايات المتحدة بمقدار% .117 ، (شومان، هيرالد و غريفة، كريستيانه، 2009، ص 476) وقد لعبت دوراً مهما في الخوصصة وتحرير التجارة من قيود الدولة التي أصبح تدخلها في حدوده الدنيا (فوزي، سامح، 2005، ص 10).

وتشير العديد من تقارير البنك الدولي إلى أن الحوكمة العالمية مفهوم ديناميكي (بوريب، خذيجة، 2010 . 2011، ص 62)، حيث جاء في تقرير البنك سنة 1992 أن هذا الأخير يركّز على المساءلة الاقتصادية والمالية بينما المساءلة السياسية خارج اهتماماته، لكن سرعان ما تم إدراجها في تقرير سنة 1999 بعنوان «الدخول في القرن الواحد والعشرين» وذلك من خلال التركيز على:

- شكل النظم السياسي.
- قدرة الحكومة على تصور وصياغة وتنفيذ السياسات والقيام بوظائفها.

و لقد وضع البنك الدولي مجموعة من المؤشرات لتقييم أداء الحكم في العالم من خلال ما يلي (يوسف، أزروال، 2008 . 2009، ص 46):

1 - العملية التي بواسطتها يتم اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها:

- الرأي والمساءلة تشمل مؤشرات تقيس الحريات المدنية والحقوق السياسية والاستقلالية.
- الإعلام ومدى قدرة المواطنين على اختيار حكوماتهم.
- اللااستقرار والعنف السياسي: وهي مؤشرات تقيس مدى الشعور بإمكانية تقويض الاستقرار وإسقاط الحكومات بوسائل غير دستورية أو عنيفة.

2 - قدرة الحكومة على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها بفعالية:

- فعالية الحكومة: وتشمل مؤشرات الخدمة العامة ونوعية البيروقراطية واستقلالية الإدارة ومصداقية الحكومة والتزامها بالسياسات.
- نوعية التشريعات: تشمل مقدار التشوهات المفروضة من جانب الحكومة على هيأة سياسات متعدّدة.

-3 احترام المواطنين والدولة التي تحكم التسيير الاقتصادي والاجتماعي:

- حكم القانون: وهي مؤشرات تقيس مدى ثقة المواطنين في القواعد المطبقة وكفاءة القضاء.
- مستوى الفساد: مدى تأثير الفساد على بيئة الأعمال والمشهد السياسي.

ويسعى البنك الدولي إلى تكوين رؤية مشتركة وواعية، تقرّ في إطارها البلدان بأهمية الصلات القائمة بين الحوكمة ومكافحة الفساد، والنمو ومكافحة الفقر، وتنفذ هذه الاستراتيجية على ثلاث مستويات نلخصها فيما يلي:

1 - المستوى القطري: (وليد، خلاف، 2009. 2010، ص 126).

تعميم تدعيم عمليات إصلاح إدارة الحكم في القطاعات عبر القيام بصفة منتظمة بمعالجة العقبات المتصلة بإدارة الحكم ومكافحة الفساد على صعيد قطاعات محدّدة، والتي تقف حجر عثرة أمام تحقيق النتائج المتوخاة، إلى جانب تعزيز الشفافية على مستوى القطاعات، والمشاركة، والمساءلة.

تقوية الأنظمة" الجوهرية "المتشابكة المعنية بإدارة الحكم والمساءلة: بما فيها نظم الإدارة العامة مثل منظمة المساءلة الاجتماعية الدولية والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة للجنة الحسابات العامة.

التعاون في إطار التآزر الوثيق: مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات الإصلاح (اتحادات قطاعات الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام).

رصد التقدم: عن طريق متابعة النتائج المتحققة واستخدام المؤشرات المعنية بإدارة الحكم.

2 - على مستوى المشروعات:

- مساندة تحسين تنفيذ الميزانية على المستوى القطاعي وتحسين قدرات الوزارات التنفيذية والحوافز التشجيعية لإجراء التحليل الاقتصادي للمشروعات وتخطيط الاستثمارات.
- تطوير المؤسسات التنظيمية الأكثر قوة والقيام– كلما أمكن عملياً– بتسهيل التنافس في تقديم الخدمات في ظل لوائح تنظيمية خفيفة وغير مفرطة.

يلتزم البنك الدولي بعدم العمل بمعزل عن المؤسسات المانحة الأخرى، ويتمثل الهدف في تعزيز الشراكات

3 - على المستوى الدولي:

حيث يلتزم البنك الدولي بعدم العمل بمعزل عن المؤسسات المانحة الأخرى، ويتمثل الهدف في تعزيز الشراكات من أجل وضع سياسات متجانسة ومنسّقة، ومساندة تجميع الموارد، ومعالجة القضايا عبر الوطنية المتصلة بتحسين الحكم ومكافحة الفساد. وحتى يتمكن البنك الدولي من تجسيد استراتيجيته ميدانياً، فإنه يحتاج إلى جهاز متكامل من الموظفين يتمتع بالمهارة والخبرة الإدراية بشؤون الحكم

الجيد، بالإضافة إلى توفير الموارد والاحتياجات المالية المطلوبة.

3. المجتمع المدني العالمي:

يعتبر بعض المعلقين أن المجتمع المدني العالمي جزء من هندسة العولمة، وهو يؤمّن طرقاً جديدة للأفراد حتى يفكروا ويتصرفوا سياسياً. كما يؤمّن مجالاً للمجموعات المهمشة لكي يكون لها صوتها السياسي، ويساعد على إيجاد هويات جماعية جديدة، ويزيد مستوى الوعي إزاء المشكلات العالمية، ويرعى الفرص من أجل قيام أشكال حكم عالمية جديدة، (غريفيثس، مارتن و أوكالاهان، تيري، 2008، ص 329).

وأن تزايد اهتمامنا في العيش بمجتمع سياسي على حساب المجتمع المدني، فإن التحدي هو التمسك بمبادئ هذا الأخير القائمة على التطوع في أثناء مواجهة الدولاتية (إيبرلي، دون إي، 2003، ص 18).

يعتبر بعض المعلقين أن المجتمع المدني العالمي جزء من هندسة العولمة، وهو يؤمّن طرقاً جديدة للأفراد حتى يفكروا ويتصرفوا سياسياً.

تشكّل حركة المجتمع المدني سلطة سياسية بديلة، خصوصاً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ممّا أحدث تحولاً عميقاً في ميزان القوى في صالح المجتمع المدني (الصوراني، غازي، 2004، 2004، ص 107)، حيث استطاعت منظمات حقوق الإنسان في ظل التقدم الهائل في وسائل وأدوات الاتصال والبث الفضائي وتوعية الرأي العام العالمي بما يجري من انتهاكات في أي دولة ومتابعة ما تقوم به حركات الاحتجاج الشعبي والمنظمات غير الحكومية كقنوات فعالة لمشاركة المواطنين والتأثير في السياسات الحكومية، فضلاً عن تحقيق مطالب الإصلاح الاقتصادي والسياسي (حاتم، محمد عبد القادر، 2005، ص 410).

من المهم التأكيد على أن حقيقة المجتمع المدني الشامل للعالم ليس شيئاً يتحقق بمعزل عن مجتمع الدول، (جاكسون، روبرت، 2003، ص 748) وقد حقق المجمع المدني العالمي نتائج ملموسة وقابلة للقياس، ففي عام 2005 هبط للمرة الأولى عدد الأطفال الذين ماتوا بسبب الأمراض ونقص التغذية إلى ما دون 10 ملايين سنوياً، وقياساً على مجموع سكان العالم، فإنهم يشكّلون نصف العدد الذي كان 1960 (شومان، هيرالد و غريفة، كريستيانه، 2009، ص ص 509. 510) فضلاً عن النجاح في فرض عقوبات على انتهاك حقوق الإنسان من خلال منظمة العفو الدولية (بيك، أولريش، 2010، ص 690).

أ. أهداف المجتمع المدني العالمي:

تجمع مختلف منظمات المجتمع المدني العالمي على مجموعة من المبادئ والأهداف يكمننا تلخيصها فيما يلي:

- نشر وتعميق الوعي بالذات وبدور المجتمع المدني في حلّ المشاكل من خلال روابطه مع الإعلام لإثارة الرأي العام عبر توفير المعلومات وخلق المساندة له، مثال ذلك الدور الذي لعبه المجتمع المدني العالمي فيما يتعلق بقضايا المرأة وحقوقها.
- الإسهام في بناء قيم ومعايير عالمية لتوجيه سياسات قومية (فيما يتعلق بحقوق وحريات المجتمع المدني القومي)، وتوجيه سياسات عالمية (الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية لسياسات الاقتصادية)، وهنا نجد عشرات من مواثيق الشرف الأخلاقية التي تبنتها تحالفات عالمية وتعد بالآلاف (إسماعيل، كرازدي، 2011. 2012، ص 261).
- الإسهام في نشر المعرفة وتدفقها في اتجاه الجماعة الأكاديمية من ناحية وفي اتجاه صانعي السياسات من ناحية أخرى، فمن بين الآلاف من مؤسسات المجتمع المدني العالمي منظمات تهدف إلى نشر المعرفة عن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، منها ما يركّز على السياسة ومنها ما يركّز على الجوانب الاجتماعية والثقافية ومنها ما يركّز على الاقتصاد في الدول المتقدمة والدول النامية.
- تعبئة الموارد المادية والبشرية التي تتمثل في ملايين من المتطوعين في العالم، وتطوير مشاركة المواطن في الرقابة اليومية على شؤون الحكومة (عبد اللطيف، باري، 2001، ص 61).
- نشر قيم المحبة والتسامح والفعل المشترك، وتقييم خدمات النفع العام بالإضافة الى نشر ثقافة المبادرة الذاتية، وبناء شأن المؤسسات والإعلاء من المواطن.
- إرساء نظرة المصالح المشتركة كمعيار للتفاعل بين الشعوب بدل التنافر والعنصرية التي غالباً ما تتسبب في الحروب والقطائع الدبلوماسية بين الدول.
- التقليص من السلطة القمعية للدولة والمساعدة على أن تكون أكثر استجابة لحاجات مواطنيها. (غريفيثس، مارتن و أوكالاهان، تيري، مصدر سبق ذكره، ص 368)
- المناداة بقانون أخلاقي كسموبوليتي تود أن تقبله كل الدول وتمارسه.

ب. إستراتيجية المجتمع المدني العالمي في ترسيخ الحوكمة العالمية:

تعتمد منظمات المجتمع المدني العالمي على مجموعة من الاستراتيجيات بهدف نشر مبادئ الحوكمة العالمية وسنحاول إيجازها فيما يلي:

1 - الدعم المالي:

يُعد من أهم الوسائل والطرق التي يستخدمها المجتمع المدني لتشجيع المنظمات المحلية على المضي قدماً في احتضان وتبني المبادئ العالمية، مثل تمويل البنك الدولي لبرنامج الأمم المتحدة في دعم منظمات المجتمع المدني العالمي، بالإضافة إلى تمويل المنظمات غير الحكومية ذات الطابع العالمي الواسع التي تستطيع تعبئة موارد مالية ضخمة باعتبار أن حجم المساعدات المالية التي تقدمها يفوق ما تقدمه منظمة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها إذا استثنينا البنك العالمي صندوق النقد الدولي، والممول الأخير هو الحكومات خاصة فيما يتعلق بقضايا البيئة.

2 - مطالب تحقيق حقوق الإنسان:

يعد موضوع حقوق الإنسان والمطالبة بها أهم وسيلة للضغط على الحكومات والتأثير على تنظيمات المجتمع المدني، حيث إنها المطلب الرئيس الشامل الذي تنحدر منه جلّ المبادئ المؤسسة عليها حياة الإنسان، فإن رجعنا إلى ماهية هذه الحقوق حسب آخر تطور فهي تتضمن: الحقوق الفردية التي تتفرع إلى الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية ثم حقوق الشعوب، فمثلاً منظمة العفو الدولية تدافع عن حرية الرأي والتعبير لحق سياسي يفرضه القانون الدولي والاتفاقات ذات الصلة.

يعد موضوع حقوق الإنسان والمطالبة بها أهم وسيلة للضغط على الحكومات

3- الملتقيات الدولية لمؤسسات المجتمع المدني العالمي:

ينظم هذه الملتقيات منظمات غير حكومية في الغالب كبرى بإشراف الأمم المتحدة وبتمويل منها، حيث توجه الدعوة للمنظمات غير الحكومية المحلية بهدف المشاركة في فعاليات هذه الملتقيات، وهي منبر لتبادل الأفكار والإقناع بها تمهيداً للاقتناع والعمل بها ثم نشرها بشكل واسع، ولها تأثير كبير في توسيع هذا النشاط وفرضه على الحكومات والأنظمة، وحتى إقامة مؤسسات دولية وإقليمية ومحلية لرعاية وتنشيط العمل به كمراكز الدراسات والبحوث الإقليمية الدولية على غرار الشأن الأوروبي والأمريكي وغيرهما، إضافة إلى إقامة الفدراليات والعديد من المنظمات مثل ما هو الأمر عند ذكر الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر الدوليين (حنفي، سامي، وليندا طبر، 2004، ص ص 18-28).

المحور الثالث

الحوكمة العالمية كهدف طوباوي

ركز هذا الاتجاه في أن الحوكمة العالمية ماهي إلا تعبير عن أفكار المهيمن لترويج قيمه المسيطرة، ويقدمون في ذلك الحجج التالية:

يرفض الكثير فكرة الحوكمة العالمية وينكر وجودها نكراناً مطلقاً، وذلك بحجة أن النظام الدولي هو نظام فوضوي تغيب عنه حكومة مركزية تفرض الاستقرار والنظام، (نوال، تعالي، مصدر سبق ذكره، ص27) وبالمقابل من ذلك تم التركيز على الدولة المركزية وقوتها ممّا جعلها بؤرة نظرية العلاقات الدولية رغم استمرار أدبيات الاعتماد المتبادل منذ السبعينيات. فالفواعل الأخرى من غير الدول أكثر غير مستقلة، بل هي عبارة عن مؤسسات تابعة للدولة ونشاطها هو امتداد لها.

كذلك طرحت فكرة الحوكمة بدون حكومة كموقف يؤكد الرفض المطلق للحوكمة، وهذا ما عبّر عنه لورانس بأن الحوكمة هي حكم بدون سيادة السلطة، وعلاقات تتجاوز حدود الدولة، والحوكمة العالمية تفعل على المستوى الدولي ما تفعله الحكومة في الوطن.

تعمل المراكز الرأسمالية القائدة لظاهرة الحوكمة العالمية على استثمار الجوانب الايجابية للحوكمة لصالحها بشكل تام، وتعرقل ما تراه في غير مصلحتها كما في حالة انتقال الأيدي العاملة من بلدان أخرى واعتبارها أيدي عاملة غير مرغوب بها، ويفترض إقامة الحواجز القانونية ضد حركتها نحو الداخل (حبيب، كاظم، 1998)، ص 69).

وعليه نخلص للقول: إن المداخل النظرية كانت تهدف إلى كشف الآيديولوجيات التي تقف وراء المصطلح، فالحوكمة العالمية لها مفردات متعدّدة الاستعمال كالتسيير، التوجيه، والشراكة، وهي في الحقيقة ميراث براغماتي ونيوليبرالي الدلالة.

كذلك تم طرح فكرة الحوكمة العالمية كمشروع يفتقد للشرعية، وعليه، عارض بعض المنظرين فكرة الشبكات المحلية الجديدة للحوكمة لأنها تتضمن مجموعات مختلفة من إدارات الأعمال والمنظمات غير الحكومية تسعى لتحقيق مصالحها من خلال المشاركة في صنع القرارات، لكن شرعية هؤلاء المعنيون حسب هذا الاتجاه مشكوك فيها، لأن المنظمات غير منتخبة، ولا مسؤولة نحو تشكيلاتها الواسعة.

يستند المفكرون في اعتبارهم لظاهرة الحوكمة العالمية كمشروع طوباوي الى ما تحمله من سلبيات وذلك من خلال الآتي:

1 - هيمنة الرأسمالية في صورها الحديثة:

تعد فكرة الحوكمة العالمية مجرد صيحة جديدة تعبّر عن أحدث مراحل الرأسمالية، وهنا نلاحظ أن موضوعها يجعلها تبدو كما لو أن الحكومات الوطنية في هذا السياق عاجزة

لا حول ولا قوة لها في مواجهة الاتجاهات العالمية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى شلّ مساعي تلك الحكومات لإخضاع القوى الاقتصادية العالمية لسيطرتها وتنظيمها.

فكرة دور المنظمات الدولية في خلق التعاون- كالشركات متعدّدة الجنسيات- نادرة نسبياً، فمعظمها شركات وطنية تتاجر دولياً، فنشاطها دائماً يكون لصالح الدولة الأم، كما أن عملها يكون بطريقة انتقائية، بمعنى لا تستثمر في أي دولة، وهذا دليل على أن قطاع الحوكمة العالمية هذا له مصالح لا تخدم الصالح العام وهي بهذا لا تسعى نحو تشكيل شركات دولية.

فضلاً عمّا تخلقه هذه الظاهرة (الحوكمة العالمية) من زيادة معدلات الفقر حيث: تجاوز سكان العالم عام 2019 حوالي 7.19 مليار نسمة (البنك الدولي،2021، ص: بلا)، 30% منهم يعيشون في فقر مدقع، ويعيشون تحت 1 دولار لليوم الواحد (هيئة الأمم المتحدة، 2021،ص 31)، بينما تسيطر الدول المتقدمة على إجمالي الدخل العالمي (The World Bank, 2021).

2 - ظهور الفساد المنظم وتجارة الأسلحة والمخدرات:

ظهرت أخطار جديدة في ظل سياسات الحوكمة فضلاً عن تكريس وازدياد أمور كانت موجودة سابقاً، فالإرهاب قد انتشر بشكل كبير في مختلف دول العالم، وعم التعصب الديني أو العرقي وتكاثرت الأسلحة النووية وازداد إرهاب الدول ممتطين أحياناً صهوة المنظمات العالمية لقوننته، وتناثرت شبكات المافيا واستشرى الفساد في كل أنحاء العالم وانتشرت أوبئة جديدة لم تكن معروفة من قبل (شومان، نعيمة، 1997، ص 73)، فالرشوة إلى جانب المضاربة والافقار والتكبيل بالديون، تؤلف جزأ لا يتجزأ من معدلات الزيادة في النمو والأرباح في نظام الحوكمة، والمافيا صنيعة هذا النظام.

وقد تجلت جرائمها في تسريب المواد الغذائية الفاسدة إلى كل أنحاء العالم، بل وإفساد صناعة المواد الغذائية، ولعل فضائح البقرة المجنونة وفرض لحومها الفاسدة على شعوب أوروبا، وتصدير الدم الفاسد بالإيدز والنفايات الخطيرة إلى أفريقيا، أبسط الأمثلة على تسرب المافيا وجرائمها عبر الأموال التي تشتري الولاءات لخيانة الأوطان، بما في ذلك العديد من رجال الحكومات، اذ يهتمون بتضخيم أرصدتهم في بدل خدمة شعوبهم (الزغبي، موسى، 2002، ص78).

3. تهميش الهوية والثقافة الوطنية:

تعمل الحوكمة على تهميش الهوية وتدمير وتحطيم الثقافة الوطنية، وذلك بسبب محاولتها تحطيم وتدمير كل القوى الممكن أن تقف في وجهها، وفي ظل سقوط التجربة

الأممية والاشتراكية التي كانت تقف كجدار في طريق انتشارها، كان لابد من اختراع عدو جديد من أجل تسخير القوى الامبريالية لمحاربته وإفساح الطريق أمام مشروعها، فكان لابد من تحويل الصراع نحو الثقافات الوطنية والآيديولوجيات الدينية التي كانت السبب الرئيس لتطور المجتمعات ماضياً، ومن أهمها الثقافة العربية والآيديولوجية الإسلامية (صن، امارتيا، 2003، ص 285.286).

فبالرغم من أن أفكار الحوكمة العالمية هي الأساس والهدف، فإن الانعكاسات والامتدادات الاجتماعية والثقافية أصبحت واضحة ولا يمكن التغاضي عنها أو إغفالها مع التطورات السياسية العالمية من ناحية، وانتشار ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى، وكانت هذه الامتدادات كجسر يصل قوى الحوكمة للهدف الاقتصادي المنشود الذي لا يتحقق بآيديولوجيات وهويات قوية تستطيع التأسيس لقوى ذات أخلاقيات رافضة لظاهرة الحوكمة.

تعمل الحوكمة على تهميش الهوية وتدمير وتحطيم الثقافة الوطنية

تعد مؤسسات الحوكمة العالمية صيغة يمارس فيها الأقوياء عمليات الاغتصاب السياسي والثقافي وفرض الرأي (مراد، بركات محمد، 2001، ص 24) وأكثر من ذلك، فالدول المهيمنة التي تقف وراء الحكومة والنظام العالمي الجديد تعد قيمها الحضارية أحسن من القيم الأخرى ولم تراع خصوصيات الشعوب، يرى منشيل رابوثام في كتابه «وداعاً أمريكا العولمة والديون» أن الديون التي أثقلت كاهل الدول النامية والتي أنتجها النظام المالي العالمي، ففي ظل الحوكمة يقوم النظام المالي على الانتقال الالكتروني للعملات، وعليه يتم سحب معظم الموارد الصناعية والمنتجات من الدول الفقيرة إلى الشركات المتعدّدة الجنسيات (مراد، بركات محمد، مصدر سبق ذكره، ص 24).

فالحوكمة العالمية إذاً هي تعبير عن مرحلة متقدمة من مراحل الإمبريالية الغربية. ولكن ماذا عن القيم غير الغربية؟ وما موقعها في هذا العالم الذي يتطور يوماً بعد يوم؟ وما يثير القلق حقاً هنا أن تلك القيم غير الغربية لا تجد لها موقعاً في عالم كهذا أبداً، لأن الهدف الرئيس للحوكمة العالمية هو جعل فكر العالم الغربي ينتصر على حساب الأفكار العالمية للثقافات الأخرى. وهذا يتنافى وأحد مبادئ الحوكمة العالمية وهو التنوع الثقافي.

خاتمة:

ممّا تقدم يتضح أن الحوكمة العالمية بكل مؤسساتها وفواعلها العابرة لحدود الدول أصبحت واقعاً معاشاً ويتجلى ذلك في العديد من المظاهر على المستوى

الدولي والمحلي:

- وجود العديد من المؤسسات الدولية الداعمة لفكرة الحوكمة، ومن بينها هيئة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية العالمية، ولجنة الحوكمة العالمية، ومن أهدافها تمكين سيادة القانون في النظام العالمي، وإدارة الموارد البشرية بشكل عادل، بالإضافة الى الاستغلال العقلاني للموارد ما يضمن السلامة البيئية، مكافحة الفساد، وتبني إصلاحات سياسية ودستورية تتماشى مع مطالب المواطنين.
- عمل المؤسسات الدولية على نشر الحوكمة العالمية من خلال العديد من الآليات ومن ضمنها: المشروطية، حيث تقترن المساعدات الاقتصادية بالإصلاحات السياسية وخير مثال على ذلك، إعادة جدولة الديون التي تتطلب إصلاحات سياسية واقتصادية من قبل الدولة المدانة.
- تحول العديد من أنظمة الحكم على المستوى العالمي، حيث أصبحت العديد من دول العالم دول ديمقراطية، ومن ضمنها: دول أوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، ودول جنوب شرق آسيا وإفريقيا.

تنظر الدول النامية الى الحوكمة كظاهرة سلبية في إطار التدخل في شؤونها الداخلية ومحاولة التعدي على سيادتها

مظاهر الحوكمة العالمية لاقت ردوداً متباينة بين كونها ظاهرة سلبية أو إيجابية وذلك من خلال:

- تنظر الدول النامية الى الحوكمة كظاهرة سلبية في إطار التدخل في شؤونها الداخلية ومحاولة التعدي على سيادتها كونها محاولة جديدة لفرض نوع من الاستعمار غير مباشر للدول.
- إلغاء التعدّد الثقافي للكثير من الشعوب خاصة وأنها محاولة لتعميم نماذج الحكم الغربية التي لا يمكن أن تتماشى وخصوصياً الكثير من الشعوب.
- اللجوء الى القوة في كثير من الأحيان بغية فرض الحوكمة القائمة على أساس الحكم الديمقراطي ما أدى الى انتشار النزاعات الدولية وما يصاحبها من نشاط للجماعات الإرهابية والشبكات الجريمة المنظمة.
- تعمل الحوكمة على تعطيل نمو الدول النامية، خصوصا ما يرتبط بالقضايا البيئية والتي تتعلق بتكنولوجيات متطورة للحدّ من الأضرار البيئية، بما في ذلك المنشآت الاقتصادية التي تعمل على استغلال الموارد الطبيعية وهذا ما لا تملكه الدول النامية.
- تنظر الدول المتقدمة الى الحوكمة كظاهرة إيجابية تساهم في ترقية الشعوب،

وذلك من خلال تعزيز الراي العام المحلي، واحترام حقوق الشعوب وحمايتها من فساد واستبداد الأنظمة الحاكمة، ويستدل الكثير بما حققه تدخل حلف الناتو ضد الأنظمة الاستبدادية خصوصاً في صربيا.

- تعزيز الحكم الراشد وتطوير البلدان النامية من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية، في آسيا مثل ماليزيا وبعض الدول الإفريقية في عملية الحكم والتطور الاقتصادي مثل رواندا وأثيوبيا، أما أوروبا فخير دليل على ذلك التطورات الحاصلة في تركيا على الصعيد السياسي والاقتصادي نظير مجهوداتها في سبيل الدخول الى الاتحاد الأوروبي.

وعليه فالحوكمة العالمية يمكن أن تكون مشروعاً واقعيا ذو تأثير إيجابي وفعال، خاصة إذا عرفت دول العالم استغلالها بالطريقة المثلى التي تخدم مصالح وتطلعات شعوبها بالدرجة الأولى، كما يمكن ان تكون مشروعاً سلبيا يهدم الدول ويكبح امال الشعوب إذا لم تحسن الدول والحكومات استغلالها فيما يساعد على نموها وتطورها.

قائمة المصادر:

المصادر باللغة العربية:

قائمة الكتب:

1) امارتيا صن، تر: شوقي جلال، التنمية حرية، (الكويت: مطابع السياسة، 2003).
2) أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية).
3) أولريش بيك، تر: جورج كتورة وإلهام الشعراني، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، (بيروت: المكتبة الشرقية، 2010، ط1).
4) بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة رؤية نقدية، (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2001، ط1).
5) جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، (دار الهدى للنشر والتوزيع، النمسا، 2005).
6) جون بيليس وستيف سميث، تر: مرطز الخليج للأبحاث والدراسات، عولمة السياسة العالمية، (مركز الخليج للأبحاث، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث والدراسات، 2004).
7) دون إي إيبرلي، تر: هشام عبد الله، بناء مجتمع من المواطنين، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003، ط1).
8) روبرت جاكسون، تر: فاضل جتكر، ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدوال، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003، ط1).
9) سامي حنفي وليندا طبر، المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية

المحلية: بروز النخبة الفلسطينية المعولمة، (رام الله: مواطن، 2004).
10) غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي، (غزة: مركز دراسات العرب العربي، 2004، ط1).
11) مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث والدراسات، 2008، ط1).
12) مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث والدراسات، 2008، ط1)، ص 111.
13) محمد عبد القادر حاتم، العولمة مالها و.. ما عليها، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005، ط1).
14) ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية، (مصر: كلية التجارة ببنها . جامعة الزقازيق، 2010، ط1)، ص 195.
15) هيرالد شومان وكريستيانه غريفة، تر: محمد الزايد، العد العكسي للعولمة، (دمشق: منشورات الهيأة العامة السورية للكتاب، 2009، ط1).
16) هيرالد شومان وكريستيانه غريفة، تر: محمد الزايد، العد العكسي للعولمة، (دمشق: منشورات الهيأة العامة السورية للكتاب، 2009، ط1).
قائمة المذكرات والرسائل العلمية:
17) أزروال يوسف، الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، 2008 . 2009).
18) باري عبد اللطيف، المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري، (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خذة، كلية العلوم السياسية والإعلام تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2001).
19) تعالي نوال، دور الفواعل الدولاتية في الحوكمة البيئية العالمية، (رسالة ماجيستير، في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2009-2010).
20) حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار الأوروبي بعد إحداث 11 سبتمبر 2001، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2011-2012).
21) خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب المني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة

باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2007 2008-).
22) خذيجة بوريب، دور مؤسسات الإتحاد الأوروبي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010. 2011).
23) خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسنطينة: جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سنة 2009. 2010).
24) دحدوح رشيد، الإبستيمولوجيا التكوينية عند جان بياجي: دراسة تحليلية نقدية، (رسالة ماجستير في الفلسفة، جامعة قسنطينة، 1997-1998).
25) عادل زقاغ، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، باتنة: تخصص العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2009).
26) كرازدي إسماعيل، العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية، (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011. 2012).

قائمة المجلات:

27) سامح فوزي، الحوكمة، (دورية مفاهيم، ع 10، أكتوبر 2005).
28) سليمة بن حسين، الحوكمة...دراسة في المفهوم، (الجزائر، مجلة العلوم السياسية والقانونية، ع 10، جانفي 2015).
29) كاظم حبيب، العولمة الجديدة، (بيروت: تحرير الياس شاكر، مجلة الطريق، ع 03، 1998).
30) مراد بن سعيد، من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية: التحولات الانطولوجية في تحليل الحوكمة العالمية، (مجلة المستقبل العربي، ع 37، شتاء 2013).
31) موسى الزغبي، الوجه الجديد للعولمة، (مجلة الفكر السياسي، ع 07، 2002).
32) نعيمة شومان، العولمة في التكنولوجيا الحديثة، (مجلة الفكر السياسي، ع1، 1997).

قائمة الانترنت والمو اقع الالكترونية

المو اقع العربية:

33) انتالي بورشنيك و يوليل غايدي ،تر: خير شهرزاد، «خلق الشروط المؤسسية المسبقة لنظام الحوكمة العالمية «، https://fr.calameo.com/ read/000868316164a433ffd94، 29/01/2020.

34) بلخيرات حسين، «مستقبل النظام الدولي:رؤية استشرافية بنائية»، موقع: https:// 2021/02/stgcenter.org، 06.

35) البنك الدولي، «تعداد السكان الإجمالي»، موقع: https://data.albankaldawli.org/ 2021/02/indicator/SP.POP.TOTL، 09

36) رنا خالد، «تطور نظريات العلاقات الدولية وتأثيرها على الحوكمة العالمية»، موقع: 2021/02/https://ifpmc.org، 03.

37) صندوق النقد الدولي، «الصندوق والحومة السليمة»، موقع: https://www.imf.org/ 2021/02/ar/About/Factsheets/The-IMF-and-Good-Governance، 12.

38) كوفي عنان ، «الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة(سيرة ذاتية)»، موقع الأمم المتحدة: https://www.un.org/sg/ar/content/kofi-annan، 29/01/2020.

39) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، «مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في مجال حوكمة الشركات»، https://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernan- ceprinciples/35032070.pdf، 29/01/2020.

40) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية،» النظرية النقدية الاجتماعية في العلاقات الدولية»، موقع: https://www.politics-dz.com/، 2021/02/06.

41) هيئة الأمم المتحدة، «حالة التنمية البشرية»، https://www.un.org/ar/esa/hdr/ 2021/02/pdf/hrd13/chapter1.pdf، 12.

42) يخلف عبد السلام ، «تقسيم نظريات العلاقات الدولية» ، http://ikhlef.yolasite. 2021/02/com،12.

المو اقع الأجنبية:

43) Frèdirick Guillaume Duffour ,"Aperçu Du Contributions Des Néogramsciens et Des Théories Critiques Au Tournant RéFlexif Des Théories De La Sécurité",web sit : **https://journals.openedition.org/conflits/1531**, 29/01/2020.

44) Jessica Erin Unterhalter ," Commission on Global governance" ,Sit of Encyclopedia Britannica: **https://www.britannica.com/topic/Commission-on-Global-Governance,** 29/01/2020.

45) The World Bank, **World Bank Country and Lending Groups**, web sit: **https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups**, 09/02/2021.